

في بلاغ النقابة الوطنية للتعليم (ف د ش):

إدانة تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركة المكثفة في مسيرة الأساتذة المتدربين

وحل مشاكل ضحايا السلمين 7 و 8 وهينة الإدارة التربوية.

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا بالمقر المركزي يوم الثلاثاء 15 مارس 2016 وقف خلاله على مستجدات القضية الوطنية وفي مقدمتها المسيرة الشعبية الوطنية ليوم 13 مارس 2016، احتجاجا من الشعب المغربي على التصريحات اللامسؤولة للأمين العام للأمم المتحدة التي تجاوز فيها مسؤولياته التي تفرض عليه الحياد والموضوعية ومراعاة مختلف قرارات هيئات الأمم المتحدة في شأن القضية الوطنية. وإذ يثمن هذه الهبة الوطنية فإنه يدعو إلى إشراك حقيقي للمؤسسات الدستورية ودعم النقابات في مجال الدبلوماسية الموازية، وتحسين الجبهة الداخلية بفتح حوار جدي لمعالجة الملف الاجتماعي.

كما تدارس تطورات ملف الأساتذة المتدربين والتعنت الحكومي الذي يهدد من خلاله المنظومة التعليمية والإصلاح الجاري، كما يهدد أوضاع الأساتذة المتدربين وأسرهم. ويدعو الحكومة من جديد إلى تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والسياسية بفتح حوار جدي حول ملف الأساتذة المتدربين. وفي هذا السياق فإنه يؤكد على دعمه لاصمود الأساتذة المتدربين ويدعو مجددا كافة مسؤولي ومنخرطي نقابتنا إلى التعبير بكل الوسائل عن دعمهم لنضال واصمود الأساتذة المتدربين.

ووقف أيضا عند وضعية الاحتباس التي يعرفها الحوار القطاعي والذي تأخرت بسببه معالجة العديد من الملفات العالقة وعلى رأسها ملف المجازين وأساتذة السلمين 7 و 8 الذين يتعرضون بدورهم لسيناريو التشويش والإشاعة المغرضة، ويطالب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتقديم التوضيحات اللازمة أمام مختلف الإشاعات التي تصدر عن دواليبها لامتنعاص غضب هذه الفئة، ويعبر عن استيائه العميق من انفرادها بالتقرير في عدد من القضايا التعليمية في ظل جمود الحوار القطاعي وتغييب تام للنقابات التعليمية. ويدعو في هذا السياق النقابات التعليمية إلى تنسيق مواقفها وطنيا وجهويا دفاعا عن المدرسة العمومية وضد كل الإجراءات التي تستهدف المنظومة التربوية، ومن أجل فتح حوار قطاعي عاجل لمعالجة العديد من الملفات العالقة والمستجدة.

وبعد تداوله في حالة الاحتقان التي يعيشها أطر الإدارة التربوية جراء الإهمال الذي تعرض لها ملفهم والتي دفعت بهم إلى الإعلان عن خوض محطات احتجاجية، فإنه يعبر عن مساندة النقابة الوطنية للتعليم لمطالبهم العادلة، مدينا في نفس الوقت كل أشكال العنف التي تستهدف نساء ورجال ونساء التعليم داخل المؤسسات التعليمية والتي راح ضحيتها أخيرا المرحوم عبد اللطيف الناصري الحارس العام بثانوية السعادة الاعداية بمراكش، والذي تم الاحتفاظ به بعد بلوغه سن التقاعد بالرغم من ظروفه الصحية الصعبة.

وذكر باستنكار كبير استمرار رئيس الحكومة في فرض الحظر على عضوية منظماتنا في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لما يزيد عن سنة دون مبرر مقبول، ويقرر في هذا الصدد الدخول في سلسلة من المبادرات النضالية لفصح هذا الحظر والمطالبة بإنهائه.

وثنى في الأخير قرار الاممية التعليمية تنظيم الندوة الدولية الثالثة للمرأة بمراكش خلال شهر فبراير 2018، واعتبرها مناسبة جديدة لتسليط الضوء على واقع المرأة المغربية والمرأة المدرسة في بلادنا، وفرصة للمنظمات النقابية والجمعيات العاملة في الحقل النسوي للرفع من وثيرة نشاطها وتدخلها.

المكتب الوطني

الدار البيضاء في : 15 مارس 2016

